الأمم المتحدة

A/57/366/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مسائل انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧

إضافة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص عن زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

* A/57/150.

211002 211002 02-59358 (A)
0259358

موجز

١ - يتحدث المقرر الخاص طيه، كما أشار في تقريره الرئيسي المقدم إلى الجمعية العامة، (A/57/366) عن زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة في ختام شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٢ - زار المقر الخاص الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب/ أغسطس. وقام خلال تلك الفترة بزيارات ميدانية لكل من نابلس وجنين، حيث تفقد الدمار الذي لحق بهما من جراء عملية الدرع الدفاعي، كما زار قلقيلية حيث رأى بدء العمل في الجدار الضخم الذي سيفصل إسرائيل عن فلسطين. وزار أيضا رام الله وبيت لحم وأريحا. وقد التقى المقرر الخاص بمجموعة كبيرة من الأشخاص: رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، والسيد صائب عريقات وزير الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية؛ وحاكم نابلس وحاكم جنين بالنيابة؛ وعمدة جنين وممثلين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية؛ وأعضاء في وكالات إنسانية دولية. وقد أسهمت الزيارة في تأكيد دقة المعلومات التي تصف الوضع هناك والتي وردت في التقرير الرئيسي. ومع ذلك، يعتقد المقرر الخاص أن خطورة الوضع لم تُوف حقها في التقرير. فالاطلاع بشكل شخصي على حظر التجول المتكرر والدمار الذي لحق بمخيم جنين للاجئين والأضرار الشديدة التي لحقت بالحي القديم في نابلس ونقاط التفتيش التي يتعرض فيها الفلسطينيون يوميا للإذلال، ومجمع الرئيس عرفات الذي دُمرت أجزاء كبيرة منه والأشخاص الذين أُجريت معهم أحاديث والذين وصفوا معاناتهم الشخصية ومعاناة الآخرين حولت التقييم العقلاني لمأساة إنسانية إلى نوع من الإدراك العاطفي لمأساة إنسانية تتكشف فصولها في فلسطين.

٣ - ولن تأتي هذه الإضافة بجديد إلى الموضوعات التي طُرحت في التقرير الرئيسي. لكنها ستركز على حظر التجول المتكرر والإغلاقات وتبعاتها؛ والاعتقالات؛ والعقاب الجماعي؛ والأطفال؛ والمستوطنات؛ وتمويل الأزمة الإنسانية.

الأمن وحقوق الإنسان

٤ - قبل التطرق إلى هاتين المسألتين، تجدر الإشارة إلى الاحتياجات والاهتمامات الأمنية لإسرائيل. فمما لا شك فيه أن إسرائيل لديها شواغل أمنية مشروعة. فقد ألحقت موجة التفجيرات الانتحارية الفلسطينية إصابات بالغة بالمجتمع الإسرائيلي. فإسرائيل لها حق وعليها التزام لحماية شعبها من وقوع المزيد من الهجمات. وفي الوقت نفسه ينبغي التساؤل عما إذا كانت التدابير التي تلجأ إليها إسرائيل، لا سيما عمليات حظر التجول والإغلاقات، تلبي دائما الحاجة الأمنية. فهي تبدو غالبا غير متناسبة، وبعيدة تماما عن المصالح الأمنية، مما يقود

المرء إلى التساؤل عما إذا كانت هذه التدابير تهدف جزئيا إلى معاقبة وإذلال وإخضاع الشعب الفلسطيني. حيث يتعين أن يكون هناك توازن بين الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل والاحتياجات الإنسانية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويبدو للمقرر الخاص أن مثل هذا التوازن غير موجود. فقد تمت التضحية بحقوق الإنسان من أجل الأمن، مما يشكل بدوره تهديدا أكبر للأمن الإسرائيلي: تمثل في اليأس الناتج عن الإحباط والذي يؤدي على نحو قاس إلى أعمال تفجير انتحارية وغيرها من أعمال العنف ضد الإسرائيليين.

حظر التجول المتكرر والإغلاقات وتبعاتها

٥ - يتعذر وصف حظر التجول الذي تتعرض له مدينتا نابلس ورام الله. فقد تحولت المدينتان اللتان كانتا تفيضان من قبل بالحياة والضجيج والحركة والألوان إلى مدن للأشباح لا يقطع صمتها سوى هدير الدبابات وأصوات الأعيرة النارية المتفرقة التي يطلقها الجنود. أصبحت مدن بأكملها محبوسة خلف الأسوار. وهو حبس تعسفي في تطبيقه، فلا أحد يستطيع التنبؤ بموعد رفعه أو موعد فرضه من جديد؛ وهو وحشي في تنفيذه حيث تعرض العديد من الأشخاص لإطلاق النار والقتل لعدم التزامهم بقواعد حظر التجول. وربما يكون من الأسهل وصف إحدى نقاط التفتيش العسكرية، حيث يعهد إلى مجموعة من الجنود الشبان بكل ما فيهم من غطرسة مرحلة المراهقة أو ما بعدها، وقد ارتدوا أزياء عسكرية مغبرة وحملوا بنادق مخيفة على أكتافهم، بسلطة تعسفية تجعلهم يتحكمون في تنقلات الشعب الفلسطيني حيث تصطف طوابير طويلة من السيارات والأشخاص الذين يقدمون أوراقهم للجنود الواقفين خلف حواجز إسمنتية وهم يعلمون تماما أن حركتهم مرهونة تماما بإرادة هؤلاء الجنود الشبان الأجانب. إنها غطرسة الاحتلال وذل المحتلين.

٦ - والأسهل من ذلك هو وصف تبعات حظر التجول المتكرر والإغلاقات فهي موثقة في إحصاءات واقعية. حيث أدى تعريض ٠٠٠ ٧٠٠ شخص في المدن الرئيسية لحظر التجول المتكرر ومنع دخول أهالي القرى إلى المدن، إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وسوء التغذية والمرض. وأصبح أكثر من ٥٠ في المائة من سكان الأراضي الفلسطينية يعانون من البطالة. ووصلت نسبة الفقر، على أساس إنفاق دولارين أو أقل يوميا، إلى ٧٠ في المائة في غزة و ٥٥ في المائة في الضفة الغربية. وبلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين يتلقون معونات غذائية وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية العاجلة من مصادر عدة لا سيما وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ١,٨ مليون شخص. ويعاني ٢٢ في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية الحاد والمزمن بينما يعاني ٢٠ في المائة من الأنيميا الناتجة عن نقص الحديد. وازدادت مشاكل

الصحة النفسية بدرجة مخيفة بين الأطفال. وتأثرت الرعاية الصحية بشدة نتيجة عدم توافر الأدوية وعدم القدرة على الوصول إلى المراكز الصحية. وكما هي العادة، فإن الوضع في مخيمات اللاجئين كئيبا على النحو الذي اتضح عندما زار المقرر الخاص مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس.

الاعتقالات

٧ - ازداد عدد الأشخاص الخاضعين للاحتجاز الإداري، وهو نوع من الاحتجاز المطول بدون محاكمة، من أقل من ١٠٠ شخص إلى ١ ٨٦٠ شخصا. ومن بين ٠٠٠ ٧ محتجز يوحد ما يقرب من ٣٠٠ طفل و ٥٠ سيدة (من بينهم ثماني فتيات).

العقاب الجماعي

٨ - دأبت إسرائيل منذ فترة طويلة على تدمير منازل الأسر كعقاب على الجرائم التي يرتكبها ضد إسرائيل أحد أفراد الأسرة. فمنذ شهر آب/أغسطس رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا المراجعة القانونية لمثل هذه القضايا، كما كان الحال في السابق، مما أطلق يد القادة العسكريين بالكامل في إصدار الأوامر بتدمير المنازل. ويشكل ذلك انتهاكا واضحا للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر العقاب الجماعي.

٩ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكما يسمح بالإبعاد القسري لإثنين من الفلسطينيين من بلدهما نابلس إلى قطاع غزة بسبب مزاعم عن تقديمهما المساعدة لشقيقهما (الذي أعدمته القوات الإسرائيلية في ٦ آب/أغسطس بدون محاكمة) من أجل شن هجمات ضد الإسرائيليين. وبرغم أن المحكمة قصرت عمليات الإبعاد هذه على ''الحالات القصوى'' فإنه يتعين التشديد على أن قرار الإبعاد لم تسبقه محاكمة لتحديد مدى تواطؤ الشخص المبعد. وتشكل هذه التدابير انتهاكا لحق الحصول على محاكمة عادلة، ولحظر توقيع العقاب الجماعي (المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة) أو إجراء تهجيرات قسرية (المادة ٤٩ من الاتفاقية).

الأطفال

١٠ - يعاني الأطفال بشدة من جراء الحملات العسكرية على الأراضي الفلسطينية وحظر التجول المتكرر والإغلاقات. فقد قتل العديد منهم أو أصيب؛ وأُلقي القبض على ما يقرب من ٣٠٠ طفل وتم احتجازهم؛ وأصبح ما يزيد على ٠٠٠ ٢ منهم بلا مأوى؛ ويعيش ثلثا الأطفال تحت خط الفقر؛ ويعاني ٢٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء

التغذية؛ كما لزم ما لا يقل عن ٣٣٠ ٠٠٠ طفل منازلهم بسبب حظر التجول؛ وحُرم ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ طفل من الذهاب إلى مدارسهم في الضفة الغربية؛ وتضرر معظمهم بشدة من جراء ذلك. وخلال عملية الدرع الدفاعي دُمرت ١١ مدرسة وخربت ممتلكات ٩ مدارس واستخدمت ١٥ مدرسة كمراكز عسكرية واستخدمت ١٥ مدرسة أخرى كمراكز اعتقال ولحقت أضرار بـ ١١٢ مدرسة. ولم يتمكن المدرسون، شأنهم شأن التلاميذ، غالبا من الوصول إلى مدارسهم نتيجة الإغلاقات. وقد أعرب المسؤولون الفلسطينيون عن قلقهم البالغ للمقرر الخاص على مصير المدارس، التي فتحت أبوابها في ٣١ آب/أغسطس في مواجهة حظر التجول المتكرر. ومثل هذه المعاملة تترك آثارا بدنية ونفسية سيئة على الأطفال. والأدهى من ذلك أنها تزرع الكراهية في نفوسهم تجاه المحتل مما ينذر بعواقب وخيمة في المستقبل.

المستوطنات

١١ - يشتمل التقرير الرئيسي على حقائق عن المستوطنات. وقد أتيحت للمقرر الخاص أثناء هذه الزيارة فرصة رؤية المستوطنات في قضائي نابلس وجنين. ويمكن من خلال هذه الزيارة التوصل إلى تفسير واضح لعدد كبير من الإغلاقات التي تعرقل حركة الفلسطينيين وتخنق المجتمع الفلسطيني. حيث تبين أن المستوطنات الصغيرة الواقعة على قمم التلال، والتي لا يزيد عدد سكانها عن عدة مئات يرتبط بعضها البعض بإسرائيل نفسها بطرق مقصورة على المستوطنين فقط. وتغلق تماما الطرق الفلسطينية التي تمر عبر هذه الطرق، مما يجبر سكان القرى في كثير من الأحيان على تكبد مشقة الالتفاف حولها من طرق أطول للوصول إلى الأسواق والمتاجر وأماكن العمل والمدارس والمستشفيات الواقعة في قرى أو بلدة أخرى. وتوجد على مشارف جنين، على سبيل المثال، مستوطنتان هما جانيم (١٥٨ نسمة) وكاديم (١٤٨ نسمة) يصل بينهما طريق مقصور على المستوطنين فقط. وقامت البلدوزورات بإغلاق الطريق الرئيسية الموصلة من جنين إلى ثماني قرى يبلغ إجمالي تعداد سكانها حوالي ٢٠ ٠٠٠ نسمة لأنها كانت تمر عبر طريق المستوطنات. وأصبح لزاما على سكان القرى الذين كانوا على بعد ١٠ دقائق فقط بالسيارة من جنين، أن يجتازوا طرقا قروية التفافية تحتاج إلى عدة ساعات للوصول إلى جنين. وهكذا تتم التضحية بالحريات الأساسية للفلسطينيين في الحركة والمعيشة الكريمة لصالح أمن وراحة مجموعة من المستوطنين الأجانب. ومن المستحيل تقييم حجم الغضب والإذلال الذين تولده مثل هذه الممارسات في نفوس الفلسطينيين.

مفارقة المساعدات الإنسانية

١٢ - إن خطورة الوضع أمر لا يقبل الجدل. وكذلك الحاجة لمساعدات إنسانية على نطاق واسع. وما لم يحدث ذلك بشكل عاجل فإن الشعب الفلسطيني سيصاب بأضرار يتعذر علاجها. ولذا يساند المقرر الخاص، الأصوات التي تطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية ويضم صوته إليها.

١٣ - في الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحا أن تقديم مثل هذه المعونات من جانب مجموعة الهيئات المانحة الدولية إنما يخفف عبء تقديم هذه المساعدة عن إسرائيل نفسها وهكذا قد تبدو وكأنها تساهم في تمويل الاحتلال. ويتبين من الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من التقرير الرئيسي أن إسرائيل ملزمة وفقا للمواد ٥٠ و ٥٥ و ٥٦ من اتفاقية جنيف الرابعة بكفالة توفير الغذاء والإمدادات الطبية للشعب الفلسطيني والحفاظ على توفير الخدمات الطبية وتيسير عمل المنشآت التعليمية.